

Royaume du Maroc

Ministère de l'Education Nationale, de la Formation  
Professionnelle, de l'Enseignement Supérieur et de la  
Recherche Scientifique

Université Sidi Mohamed Ben Abdellah

Faculté des Sciences Juridiques Economiques et Sociales-Fès



المملكة المغربية

وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي  
والبحث العلمي

جامعة سيدي محمد بن عبد الله

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-فاس

مركز الدراسات في الدكتوراه: العلوم القانونية والسياسية  
مختبر البحث، الدراسات السياسية والعلاقات الدولية المعاصرة

ملخص أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام

في موضوع :

# إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة

تحت إشراف الأستاذة

د.ة. زهرة الهياض

إعداد الطالب الباحث

خالد الوردي

لجنة المناقشة :

رئيسا

أستاذة التعليم العالي بكلية الحقوق بالرباط

د.ة. زهرة الهياض

عضوا

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

د. رشيد المرزكيوي

عضوا

أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق بفاس

د. عبد الحليم العربي

عضوا

أستاذ مؤهل بكلية الحقوق بمكناس

د. ندير اسماعيلي

السنة الجامعية : 2018-2019

يندرج موضوع هذه الأطروحة بعنوان "إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة" ضمن حقل دراسة القانون الدولي العام والعلاقات الدولية المعاصرة الذي يعتبر بدوره فرعاً من فروع الدراسات السياسية والقانونية. ولذلك تتجاذب تحليل هذا الموضوع مقاربتان متميزتان ولكنهما متكاملتان: المقاربة السياسية والمقاربة القانونية. فالطابع السياسي سمة لصيقة بأي موضوع يندرج في إطار العلاقات الدولية، كما أن هذه العلاقات مؤطرة، أو من المفترض أنها مؤطرة، بالقانون الدولي بشقيه: التشريعي والمؤسساتي.

يمكن تعريف النزاعات المسلحة الداخلية بأنها مواجهات مسلحة تقع داخل إقليم دولة واحدة، ولا تتخرب فيها القوات المسلحة لأي دولة أخرى أو تحالف دولي أو منظمة دولية ضد القوات المسلحة التابعة للحكومة المركزية الشرعية. وسوف نستخدم عبارة "النزاعات الداخلية" في هذه الدراسة للدلالة على الحرب الأهلية، أو النزاعات المسلحة الداخلية، أو ذات الطابع غير الدولي، أو الداخلية المدولة، وغيرها من المفاهيم المشابهة.

خلال سنة 2016 كان العالم يحصي خمسين نزاعاً مسلحاً نشطاً، وهو العدد نفسه تقريباً الذي سجل في بدايات تسعينيات القرن العشرين، ومعظم هذه النزاعات يدور داخل الدول بين جماعات مسلحة منظمة أو بينها وبين القوات المسلحة للحكومات الشرعية. وقد

برز مؤخرا منحى واضح نحو تدويل النزاعات الداخلية عبر مشاركة قوات مسلحة تابعة لدول أخرى ولمنظمات دولية في الأعمال العدائية إلى جانب أحد الأطراف المتحاربة.

وإذا كانت أمريكا اللاتينية على وشك وضع نقطة النهاية لنزاعاتها المسلحة الداخلية بتوقيع اتفاقية السلام بين الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) سنة 2016، إلا أن الانتشار المهول للنزاعات المسلحة الداخلية في إفريقيا والشرق الأوسط ومناطق أخرى من آسيا وأوروبا الشرقية قد أرخى بظلال قاتمة على أوضاع السلم والأمن الدوليين، بل وعلى النظام الدولي الناشئ عن نهاية الحرب العالمية الثانية، إن من حيث هيكله أو وظائفه، خاصة في ظل عودة المنافسة الاستراتيجية بين القوى الكبرى العالمية والإقليمية التي تحاول إدارة النزاعات بالوسائل والأساليب القمينة بتحقيق طموحاتها وتصوراتها لعالم ما بعد الحرب الباردة. وقد ظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بالنظر لموقعها الاستراتيجي وثرواتها وطبيعتها أنظمتها، ساحة مثالية للمنافسة على النفوذ العالمي والإقليمي بين تلك القوى إن بشكل مباشر أو غير مباشر عبر الوكلاء الإقليميين والمحليين والفاعلين من غير الدول.

لم تحظ النزاعات المسلحة الداخلية بقدر التنظيم الذي حظيت به النزاعات المسلحة الدولية، كما أنها ظلت بعيدة عن اهتمامات المجتمع الدولي باعتبارها شأنا داخليا يخضع لقيدي السيادة والاختصاص الداخلي اللذين تم تكريسهما في القانون الدولي

المعاصر، وخاصة في ميثاق منظمة الأمم المتحدة. لكن، ومنذ نهاية الحرب الباردة، حفلت الحياة الدولية بالعديد من المتغيرات السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والقيمية مما بدا معه، حسب البعض، أن مقتضيات القانون الدولي التقليدي، وليد التوازنات الدولية الناشئة عن الحرب العالمية الثانية، أصبحت عاجزة عن مسايرة هذه المتغيرات. وفي هذا الإطار، برزت مفاهيم جديدة، كما تم بعث مفاهيم قديمة، ومنها مفهوم التدخل الدولي الإنساني، قصد إتاحة إمكانية التدخل لإدارة النزاعات المسلحة الداخلية والتحلل من بعض المبادئ أو تكيفها حسب ما تقتضيه كل حالة على حدة، ومنها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والامتناع عن استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية.

ويعتبر التدخل الدولي الإنساني أحد أكثر المفاهيم إثارة للجدل منذ نهاية الحرب الباردة إلى اليوم. ومرد هذا الجدل إلى ما خلفته النزاعات المسلحة الداخلية التي استفحلت عددا وحدة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين من مآسي إنسانية لعل أكثرها فظاعة التطهير العرقي الذي حدث في يوغوسلافيا السابقة، والإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا، ثم تداعيات هذه النزاعات التي تمثلت أساسا في التدخلات الدولية لأسباب إنسانية رآها البعض مجرد ذرائع للتدخل في الشؤون الداخلية للدول المستهدفة لتحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والجيوسياسية للأطراف المتدخلة.

في عالم ما بعد الحرب الباردة حيث استفحلت النزاعات المسلحة الداخلية، طفا على سطح العلاقات الدولية خيار اللجوء إلى القوة العسكرية، سواء من طرف بعض الدول التي أوكلت إلى نفسها مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي والحيلولة دون تفاقم المآسي الإنسانية الناتجة عن تلك النزاعات، أو من طرف بعض المنظمات الدولية التي وجدت نفسها، فجأة، متحررة من قيود الحرب الباردة التي شلت حركتها لعقود. وهكذا أصبح مبدأ عدم التدخل خاضعا، باطراد، لمجموعة أخرى من المبادئ التي بدت أكثر أهمية في عالم معوم بشكل متزايد، كالحفاظ على السلم والأمن الدولي، وأمن المبادلات، وحماية البيئة، وفوق ذلك كله حماية الشخص الإنساني من ويلات النزاعات المسلحة الداخلية التي تم إخراجها رويدا رويدا من نطاق الاختصاص الداخلي للدول إلى نطاق الاختصاص الدولي، إلى درجة أصبح معها التمييز بين مفهومي التدخل والتعاون أكثر صعوبة. وإذا كان التدخل الإنساني المسلح، كأسلوب لإدارة النزاعات المسلحة غير الدولية، قد أصبح دارجا في عالم ما بعد الحرب الباردة فقد بذلت جهود مضمّنية، فقهية وقانونية، لأجل شرعنته، وهكذا عاد النقاش من جديد حول تقليد الحرب العادلة.

تدور رحى معظم النزاعات المسلحة غير الدولية بين الحكومة الشرعية وجماعات مسلحة منظمة متمردة على سلطة الحكومة هدفها الاستيلاء على مقاليد الحكم. ولا شك في أن أغلب الدول لا تتسرع في الاعتراف بحالة النزاع المسلح غير الدولي، بل تراهن كثيرا على خيار المواجهة العسكرية لأجل دحر المتمردين

بسرعة لئلا تتطور المواجهات المسلحة، وتتزايد المعاناة الإنسانية التي من شأنها إثارة اهتمام الفاعلين الدوليين. لكن الأمور لا تسير دائما وفق هذا التصور، خاصة بالنسبة للدول الضعيفة التي تكون مكشوفة في وجه التدخلات الخارجية، فإذا حصل التدخل الخارجي وكان لصالح الحكومة الشرعية، فإن المتمردين يحرمون من حق تقرير المصير الذي يكفله القانون الدولي، أما إذا وقع التدخل لصالح المتمردين، فإن الحكومة تحرم من حقها الطبيعي في الدفاع عن سيادتها ووحدتها الترابية وقمع الحركات التمردية، وإعمال حقها في الدفاع عن كل ما يدخل في إطار اختصاصها الداخلي. وإذا كان التدخل العسكري لاعتبارات إنسانية يطرح جدلية الحرية أم السلام، فإن النظر في مدى مشروعيته له أكثر من وجهة، ولذلك يمكن تبريره بسهولة كما يمكن بالسهولة ذاتها، إدانته. وإذا كان المبدأ السائد في القانون الدولي والعلاقات الدولية هو عدم التدخل، فإن نهاية الحرب الباردة وتفاقم النزاعات المسلحة غير الدولية قد وضعا هذا المبدأ على المحك، حتى إن مفهوم التدخل قد أصبح يبحث لنفسه عن موطن قدم في القانون الدولي، كما أن الممارسة الدولية قد درجت على شرعنة التدخل الدولي الإنساني.

وإذا كانت الممارسة الدولية تنحو حثيثا نحو شرعنة اللجوء إلى القوة المسلحة في إدارة النزاعات المسلحة الداخلية في إطار تفسير واسع للعوامل المهددة والمخلة بالسلم والأمن الدوليين، ومنها الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إلا أن عملية إدارة هذه النزاعات تظل معقدة للغاية بسبب

تدخل العديد من العوامل الضاغطة مثل صراع الهويات وظاهرة الدول الفاشلة والمنهارة والمفككة وبرز الفاعلين العنيفين من غير الدول والاتجاه المتنامي نحو خصخصة الحروب.

لقد كان من السهل إدارة أزمات مرحلة الحرب الباردة بسبب الوضوح الاستراتيجي الذي ساد آنذاك، لكن السمة الأساسية لأزمات نظام ما بعد الحرب الباردة (أحادي القطبية حسب البعض ومتعدد الأقطاب حسب البعض الآخر، وغير واضح المعالم حسب آخرين) هي التعقيد، فهذا النظام يكفل للدول سرعة القفز فوق اعتبارات التحيز والتحالف مادامت القوى الكبرى لم تستقر بعد على نظام أحلاف ثابت وموثوق به، علاوة على أن انتقال عناصر القوة من طرف إلى آخر أمر وارد جدا سواء أثناء الأزمة أو نتيجة لإدارتها. كما تتميز أزمات نظام ما بعد الحرب الباردة بدرجة عالية من التفاعل والمساومة في إطار الأنظمة الإقليمية الفرعية بسبب بروز العديد من الدول الصاعدة خاصة في مناطق العالم الأكثر أهمية استراتيجيا وجيوسياسيا.

ونظرا لتزايد عدد وحدة النزاعات المسلحة الداخلية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد لوحظ نوع من التواتر في الممارسة الدولية، بغض النظر عن النصوص الصريحة في القانون الدولي، في اتجاه شرعنة اللجوء إلى القوة المسلحة في إدارة هذه النزاعات عبر آلية التدخل في إطار تفسير واسع للعوامل المهددة للسلم والأمن الدولي، وعلى رأسها الانتهاكات المنهجية والجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، إلا أن عملية

إدارة هذه النزاعات المسلحة تظل معقدة للغاية بسبب تداخل العديد من العوامل الضاغطة. ولذلك، يبدو أن نهاية الحرب الباردة قد وضعت العالم أمام مفترق طريقين أو إكمانيتين اثنتين فيما يتعلق باللجوء إلى القوة: إحياء نظام الأمن الجماعي الدولي، في إطار ميثاق الأمم المتحدة، بمعايير وشروط جديدة، أو استمرار الدول القوية، كما في الماضي، في التصرف حيال الدول الأضعف على طريقتها مسترشدة بمصالحها القومية وبموازين القوى على الصعيد الدولي.

بسبب تزايد حدة الارتباط والاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية المعاصرة، أصبحت البيئة الإقليمية والدولية ذات أثر واضح في إدارة النزاعات المسلحة الداخلية، إلى درجة يمكن القول معها إن دراسة أي نزاع داخلي بمعزل عن بيئته الإقليمية والدولية ستكون بدون معنى أو جدوى، ذلك أن النزاعات الداخلية الصرفة تظل نادرة، أما غالبيتها فهي نزاعات داخلية مدولة تنخرط فيها مباشرة أو بشكل غير مباشر دول الجوار والقوى الإقليمية والعالمية، مما يؤدي إلى إطالة أمدها وتمدها إن محليا أو إقليميا ودوليا مع يا يعنيه ذلك من صعوبة التحكم في مداخلها ومساراتها وتفاعلاتها ومخرجاتها، كما أنها تنطوي على اللجوء إلى العنف المفرط في الأعمال العدائية بسبب ارتفاع منسوب الأحقاد والكرهية بين أفراد الجماعات المسلحة المتحاربة، مما يجعل الكلفة الإنسانية لهذه النزاعات أثقل وأوخم، ويجعل التحديات الإنسانية المرتبطة بإدارة هذه النزاعات تلقي بثقلها على كاهل أطرافها والمتدخلين فيها، دولا ومنظمات دولية سياسية وإنسانية.

لا يمكن مقارنة أي موضوع في السياسة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة دون ربطه بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية فرض رؤيتها الخاصة في إطار ما بات يعرف بالنظام الدولي الجديد، وكذلك بردود الأفعال المحلية والإقليمية والدولية، تماهيا أو مقاومة، لتلك المحاولات في ظل نظام دولي يتجه، حسب العديد، نحو تعددية قطبية ليست بالضرورة عسكرية، والإشارة هنا إلى روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وكذلك بعض القوى الصاعدة التي تحاول تحسين موقعها إقليميا على الأقل خاصة في ظل سياسة التقييد الاستراتيجي أو سياسة القيادة من الخلف التي باتت تنهجها واشنطن كما تجلت بوضوح في عهد إدارة باراك أوباما.

وإذا كان من الصعب تقييم دور الصين في مناطق النزاعات نظرا لتعارض وجهات النظر بين مؤيد لنهج بيكين القائم على عدم المشروطية السياسية فيما يخص التوسع التجاري والاستثماري خاصة في إفريقيا، ومعارض لهذا النهج بسبب آثاره المدمرة على الديمقراطية وحقوق الإنسان والبيئة والحكم الرشيد، لكن يظل واضحا أن مناطق النزاعات المسلحة الداخلية والمدولة أصبحت ساحة صراع مكشوف بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول الأوروبية الكبرى، مما ينعكس سلبا على الجهود المحلية والإقليمية والدولية، السياسية والعسكرية والإنسانية، الرامية إلى تسويتها أو على الأقل تحييد بعض آثارها الوخيمة.

يحصي العالم اليوم حوالي 130 مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية بينهم حوالي 60 مليون من المهجرين لاجئين ونازحين، وهو أعلى رقم يسجل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، ويتفاقم هذا الوضع الإنساني في ظل إطالة أمد النزاعات المسلحة الداخلية وتمدها محليا وإلى دول الجوار، وفي ظل ميل الأطراف المتحاربة، بشكل عام، إلى تقييد العمل الإنساني إن لم نقل إنكار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مما يطرح مجددا معضلة احترام وانطباق وتطبيق القانون الدولي الإنساني في حدوده الدنيا في أوضاع النزاع المسلح الداخلي.

وعلى مر التاريخ، خلفت الحروب مآسي إنسانية يعجز عنها الوصف، ناهيك عن الدمار العمراني والبيئي. ويقول المؤرخون بأن السنوات التي عاشت فيها الإنسانية في سلام تكاد لا تذكر إذا ما قورنت بعدد السنوات التي عانت فيها البشرية من ويلات الحروب. لذلك كانت هناك محاولات عديدة، على الأقل في التاريخ المعاصر، تروم نبذ الحروب، وتشجع أطراف المجتمع الدولي على انتهاج الطرق السلمية لحل الخلافات وإدارة الصراعات. وتوجت هذه المحاولات بميلاد منظمة الأمم المتحدة التي نص ميثاقها على تحريم اللجوء إلى القوة المسلحة في العلاقات الدولية، إلا في حالتين استثنائيتين، هما: حالة الدفاع المشروع، الفردي أو الجماعي، ضد العدوان، وحالة اللجوء إلى القوة المسلحة في إطار نظام الأمن الجماعي.

وبالموازاة مع جهود المجتمع الدولي الرامية إلى الحد من اللجوء إلى القوة، بذلت محاولات حثيثة لأنسنة الحروب وتخفيف آثارها على المقاتلين والمدنيين عبر إقرار الحماية من الأعمال العدائية لفائدة المدنيين، والمقاتلين الذين أصبحوا، بسبب ظروف ما، عاجزين عن القتال، وكذلك عبر تنظيم اللجوء إلى وسائل وأساليب القتال. وإذا كان الأصل في هذه الجهود أنها تعنى بالنزاعات المسلحة الدولية، إلا أنها تتسحب، في حدودها الدنيا، على النزاعات المسلحة الداخلية، وهو اتجاه يتكرس تدريجيا في أفق إزالة التفرقة بين نوعي النزاعات المسلحة، الدولية والداخلية، على الأقل من الناحية الواقعية، بالرغم من أن أفراد الجماعات المسلحة من غير الدول المنخرطين في نزاع مسلح داخلي لا يحظون بصفة المقاتل في القانون الدولي الإنساني.

ينقسم قانون النزاعات المسلحة إلى قسمين، قانون اللجوء إلى القوة المسلحة أو ما يعرف بقانون الميثاق في إشارة إلى ميثاق منظمة الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني. وإذا كان قانون الميثاق لم يحل دون اندلاع، بل وتفاقم النزاعات المسلحة بعد نهاية الحرب الباردة خاصة الداخلية منها، فالقانون الدولي الإنساني يحاول الحد أو التقليل من المعاناة الإنسانية الناجمة عن تلك النزاعات، فأحكامه تخاطب أطراف النزاع على قدم المساواة دون الدخول في متاهة مشروعية الحرب أو مسؤولية الأطراف عن اندلاعها، ودون التأثير كذلك على الوضع القانوني لأطرافها. رغم ذلك، يشير الواقع إلى أن الوضع الإنساني المرتبط بالنزاعات المسلحة الداخلية وأشكال

العنف الأخرى ناهيك عن الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع البشر يزداد تعقيدا، كما أن مبادئ القانون الدولي الإنساني المتمثلة في الإنسانية والتمييز والتناسب والضرورة، وقيم العمل الإنساني المتمثلة في الإنسانية وعدم التحيز والحياد والاستقلال والخدمة التطوعية والوحدة والعالمية، قد أصبحت على المحك.

طرحت الطبيعة الجديدة والمعقدة للنزاعات المعاصرة، ومعظمها داخلية تنحو نحو التدويل، تحديات ضخمة في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني ، حتى إن البعض يتساءل، في خضم هذا الواقع، إن كانت قواعد القانون الدولي الإنساني، كما هي مدونة حتى اليوم، لاتزال ملائمة لواقع النزاعات الدائرة حاليا، وعمّا إذا كان قد حان الوقت لتعديلها.

مما لا شك فيه أن المنظمات الدولية السياسية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة تبذل قصارى جهدها في سبيل الوقاية من النزاعات وتسويتها، كما أن الجهود التي تبذلها المنظمات الدولية الإنسانية تروم تخفيف المعاناة الإنسانية عن ضحايا هذه النزاعات، لكن الواقع يشير إلى أن القانون الدولي الإنساني يواجه معضلة التطبيق والانطباق والامتثال خاصة في أوضاع النزاعات الداخلية، علاوة على معضلة التحكم في بعض وسائل وأساليب القتال التقليدية والمتطورة، كما أن حماية ضحايا هذه النزاعات لاتزال محدودة.

يرى العديد من المراقبين والباحثين والفاعلين في مجال المساعدة الإنسانية أن القانون الدولي الإنساني قد أبان عن فعالية

محدودة جدا في أوضاع النزاعات المسلحة الداخلية إن من حيث الانطباق أو التطبيق والاحترام، وبالتالي فالحاجة أصبحت ماسة إلى تطوير نصوصه لتنماشى مع تطور وسائل وأساليب القتال ناهيك عن معضلة تضخم الاحتياجات الإنسانية وإشكالية تسييس العمل الإنساني، غير أن رأيا آخر ومنه اللجنة الدولية للصليب الأحمر يرى أن معضلة القانون الدولي الإنساني لا تكمن في نصوصه بل في احترامه، وبالتالي يجب أن تنصب الجهود في اتجاه حمل وتشجيع أطراف النزاعات المسلحة على الامتثال لقواعده وأحكامه عوض الدعوة إلى تعديل وتطوير هذه القواعد والأحكام.

مهما تكن أسباب النزاعات المسلحة الداخلية ووجهات نظر ورؤى الأطراف المنخرطة فيها وتلك التي تسعى إلى تدويلها والتدخل في إدارتها خدمة لأجنداتها المتناقضة، فالأكيد أن هذه النزاعات تترك آثارا وخيمة على الإنسان حاملا للسلح أو مدنيا وعلى البنى الأساسية والبيئة الطبيعية والتراث الثقافي وعلى فرص النمو بل وعلى التكوين الثقافي والسيكولوجي للأجيال القادمة، الشيء الذي يستدعي تحفيز التفكير الفردي والجماعي، المحلي والإقليمي والدولي، الرسمي والشعبي، في أبعاد وشروط تسويتها لأجل بناء سلام عادل ومستدام كفيل بتحقيق مصالح المجتمعات التي مزقتها هذه النزاعات مع نفسها.

أبانت تجارب العدالة الجنائية الدولية الخاصة والدائمة أن هذا الحقل في حاجة ماسة إلى التطوير وإعادة النظر بما يخدم تسوية

النزاعات المسلحة غير الدولية وعدم إفلات المجرمين من العقاب وإنصاف الضحايا، كما أن من شأن العدالة الانتقالية تصحيح بعض الاختلالات وملء بعض الفجوات. ومهما تكن أسباب النزاعات الداخلية، ووجهات نظر ورؤى الأطراف المنخرطة فيها، وتلك التي تسعى إلى تدويلها خدمة لمصالحها الإقليمية والدولية، فلا شك أن الآثار المدمرة لهذه النزاعات وتداعياتها السلبية على الإنسان، والبنى الأساسية، والبيئة الطبيعية، والتراث الثقافي، علاوة على آثارها المستقبلية على الأجيال اللاحقة، هي التي تحفز التكهّنات حول أبعاد وشروط تسويتها في أفق بناء أسس السلام العادل والمستدام ومصالحة المجتمعات التي مزقتها هذه النزاعات مع نفسها. فما هي إذن أبعاد تسوية النزاعات الداخلية وبناء السلام والمقاربات النظرية والواقعية المطروحة لتسوية هذه النزاعات؟، وكيف يمكن لمصالحة وطنية حقيقية أن تعيد بناء المجتمعات التي مزقتها سنوات من الاقتتال؟

قد يكون من الصعب القول إن هناك طريقة معينة لم يتم تجربتها بعد لتسوية النزاعات الداخلية، فمنذ نهاية الحرب الباردة على الأقل، تم انتهاج العديد من المقاربات لتسوية تلك النزاعات تراوحت بين ما هو أمني كنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وما هو قانوني- قضائي تمثل في إعادة البناء القانوني والقضائي للدولة، وما هو سياسي كإجراء الانتخابات، وما هو تنموي- اقتصادي- اجتماعي، كأعادة الإعمار. وبصفة عامة، يمكن إجمال مختلف هذه المقاربات في:

- ✓ مقارنة حل المشاكل السياسية الدولية والإقليمية،
- ✓ مقارنة التنمية الشاملة المستدامة والتعاون الدولي والإقليمي،
- ✓ مقارنة التعايش مع الاختلافات ومعالجة قضايا ومشاكل الجماعات الصغرى،
- ✓ مقارنة تقاسم السلطة والموارد،
- ✓ مقارنة الفيدرالية،
- ✓ مقارنة تقرير المصير: الاندماج والانفصال،
- ✓ مقارنة الديمقراطية والحكم الرشيد،
- ✓ مقارنة حفظ السلام،
- ✓ مقارنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،
- ✓ مقارنة الاحتلال العسكري والإدارة الدولية الانتقالية،
- ✓ مقارنة العدالة الجنائية الوطنية والدولية، والعدالة الانتقالية.

## أهمية الدراسة

تتحدد أهمية أي موضوع انطلاقاً من المجال المعرفي الذي ينتمي إليه، ولا شك في أن أهمية المواضيع البحثية التي تنتمي إلى حقل الدراسات القانونية والسياسية بشكل عام، وإلى فرع القانون الدولي العام والعلاقات الدولية بشكل خاص، تتبع من راهنتها ومن قدرتها على تحليل الأحداث والوقائع الدولية، أو التي من المفترض أن لها انعكاسات دولية، إن في الحاضر أو المستقبل، وذلك عبر الرجوع إلى المفاهيم والأطر المرجعية والنظريات التي توطن المعرفة المنهجية في هذا الحقل من العلوم الاجتماعية التي تنبني أساساً على الوصف والتحليل والاستقراء والاستنتاج والتنبؤ بما يسمح بالمساهمة في التراكم المعرفي المنهجي، دون ادعاء القدرة على معرفة الحقيقة أو تجنب الخطأ بشكل مطلق.

ومن هذا المنطلق، تكتسي دراسة النزاعات المسلحة غير الدولية أهميتها في حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية المعاصرة، إذ لا شك في أن راهنتها تفرض نفسها ليس على الباحثين والمهتمين فحسب، بل على الرأي العام ووسائل الإعلام، بالنظر إلى الانتشار المهول لهذه النزاعات منذ الأيام الأولى لحقبة ما بعد الحرب الباردة إلى اليوم، كما أن وقع هذه النزاعات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية يجعلها محط اهتمام خاص من لدن الرأي العام والإعلام والباحثين وصناع القرار المحلي والوطني والإقليمي والدولي بالنظر إلى آثارها الإنسانية والقانونية والسياسية والاجتماعية

والثقافية، وتداعياتها على الأبنية الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية والوطنية، وعلى الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

### أسباب اختيار الموضوع

هناك أسباب عديدة تحكمت في اختيار موضوع الدراسة، لعل أهمها:

✓ اعتبار الموضوع من صميم حقل الدراسات القانونية والسياسية بشكل عام، والقانون الدولي والعلاقات الدولية بشكل خاص.

✓ تزايد الاهتمام الأكاديمي والسياسي بموضوع إدارة النزاعات وتسويتها إن على المستوى المحلي أو الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

✓ راهنية الموضوع، حيث تعتبر النزاعات المسلحة غير الدولية أكبر التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تواجه العالم اليوم.

✓ الاعتقاد بأن النظام الدولي الناشئ عن نهاية الحرب الباردة لا يزال في حالة سيولة، وبأن العالم لا زال في طور البحث عن نظام دولي ربما يتجه إلى تعدد الأقطاب بالنظر إلى بروز

أدوار بعض الفاعلين الدوليين والإقليميين "المتمردين" على  
"النظام العالمي الجديد".

✓ أهمية الموضوع بالنسبة إلى الباحث بحكم الخلفية الثقافية،  
خاصة وأن معظم النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد  
الحرب الباردة همت دولاً عربية وإسلامية، وأن جل ضحاياها  
من العسكريين والتمرديين والمدنيين والأعيان العسكرية  
والمدنية والثقافية من دول عربية وإسلامية.

✓ اهتمام الباحث بحقل القانون الدولي الإنساني الذي أضحى  
يحظى بأهمية أكاديمية متزايدة في السنوات الأخيرة.

✓ المساهمة، قدر المستطاع، في التعريف بالقانون الدولي  
الإنساني ونشره نزولاً عند التوصيات العديدة الصادرة عن  
الفعاليات الوطنية والدولية، الحكومية وغير الحكومية، المهمة  
بالموضوع، خاصة على مستوى الدول العربية والإسلامية  
التي يعاني فيها هذا القانون من حالة "سوء الفهم".

✓ الإدلاء بوجهة نظر الباحث في موضوع التدخل الدولي  
العسكري "لأغراض إنسانية"، ومدى توافق هذا التدخل مع  
اعتبارات السيادة وعدم التدخل من جهة، وكفالة احترام  
القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان من  
جهة أخرى.

## إشكالية الدراسة

تتمحور إشكالية الدراسة حول مدى احترام واستجابة إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة لمبادئ ومعايير القانون الدولي العام وخاصة قانون الميثاق بشكل عام، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني بشكل خاص، أم أن هذه الإدارة تظل مرتهنة، أولاً وأخيراً، للرهانات الجيوستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية التي لديها من القدرات ما يمكنها من إدارة هذه النزاعات بما يخدم مصالحها القومية ومصالح حلفائها، وبما يعزز مكانتها في تراتبية نظام دولي وأنظمة إقليمية تنحو إلى التغيير، وأن الاعتبار الإنسانية لا تعدو أن تكون مطية لتحقيق تلك الرهانات.

## التساؤلات المتفرعة عن الإشكالية الأساسية للدراسة

تفرع عن الإشكالية الرئيسية للدراسة العديد من التساؤلات،  
لعل أهمها:

✓ هل تستجيب النزاعات المسلحة غير الدولية المعاصرة لمعايير وشروط قيام حالة نزاع مسلح غير ذي طابع دولي كما هي مقررة في صكوك القانون الدولي الإنساني العرفية والتعاهدية؟

✓ هل يعد التدخل الدولي المسلح في نزاع مسلح غير دولي مشروعاً إذا استند إلى اعتبارات إنسانية تهم ضمان كفالة

احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان؟

✓ هل يستند التدخل الدولي المسلح في نزاع مسلح غير دولي إلى سند من قانون الميثاق حين تدعي الأطراف المتدخلة أن ذلك النزاع يعد إخلالا بالسلم والأمن الدوليين أو تهديدا لهما؟ أو أن تدخلها إنما كان للدفاع الفردي أو الجماعي عن النفس؟ أو استجابة لنداء الحكومة المعترف بها دوليا؟

✓ هل نحن إزاء حالات من الواقع الدولي تستدعي إعادة النظر في قانون الميثاق بصفة خاصة، وفي القانون الدولي بصفة عامة، لتجاوز المعضلات القانونية والأخلاقية الناجمة عن التدخلات الدولية المسلحة في حقبة ما بعد الحرب الباردة؟

✓ هل تستجيب التدخلات الدولية المسلحة في أوضاع النزاعات المسلحة غير الدولية لمعايير "تقليد الحرب العادلة" كأساس أخلاقي لتبرير تلك التدخلات؟

✓ ما هي الرهانات الجيوستراتيجية للقوى الدولية والإقليمية المتدخلة في إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة؟

✓ ما هي تداعيات إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية في منطقة الشرق الأوسط الكبير على استقرار النظام الدولي والأنظمة الإقليمية؟

✓ هل نحن بصدد بداية النهاية لما عرف بالنظام الدولي الجديد؟

وهل دخلنا بالفعل عصر حرب باردة جديدة؟

✓ هل تستجيب قواعد القانون الدولي الإنساني الحالية للرهانات

والتحديات الإنسانية التي تفرضها الآثار الإنسانية الوخيمة

للنزاعات المسلحة غير الدولية المعاصرة؟

✓ هل لا يزال هناك من معنى للتمييز القانوني بين النزاعات

المسلحة الدولية وغير الدولية بالنظر إلى طبيعة المعاناة

الإنسانية للضحايا في هذه النزاعات، وبالنظر إلى نزوع معظم

النزاعات المسلحة غير الدولية المعاصرة نحو التدويل؟

✓ ما هي المقاربات المحلية والوطنية والدولية، الأمنية والسياسية

والاقتصادية والثقافية، الكفيلة بإدارة ناجعة للنزاعات المسلحة

غير الدولية في اتجاه التسويات السلمية ونشر ثقافة السلام؟

### المقاربة المنهجية للدراسة

لا تدعي الدراسة أنها اتبعت منهجا معيناً وصارماً، فالباحث

نفسه لا يدعي إماماً عميقاً أو تخصصاً في مادة مناهج العلوم

الاجتماعية التي لها أدبياتها وأطرها المعرفية والمرجعية الخاصة،

لكن يمكن التأكيد على أن الباحث حاول تناول الموضوع من منطلق

معرفة المعينة ببعض أصول مناهج وتقنيات الدراسات القانونية

والسياسية التي راكمها عبر سنوات دراسته الجامعية. استرشدت

الدراسة بما يمكن تسميته بتعدد المقاربات المنهجية، حيث فرضت

المقاربة الوصفية التحليلية الاستنتاجية نفسها بالنظر إلى طبيعة الموضوع ومجاله المعرفي الذي يستند إلى وصف الوقائع والأحداث وتحليلها والخروج من ذلك باستنتاجات تخدم فرضيات الدراسة ونتائجها. وبالنظر إلى أن الدراسة تتوزع بين السياسي والقانوني فقد تم الاهتمام بالمقاربة القانونية في التحليل عبر الرجوع إلى المفاهيم القانونية، وظروف وحيثيات صدور النصوص والقرارات، علاوة على تحليلها وتفسيرها. ولا تدعي الدراسة أنها لجأت إلى المقاربة التاريخية، بل إلى مجرد وقائع وأحداث تاريخية بهدف التأكيد والتوثيق وإعطاء هوية زمنية للدراسة تعود إلى نهاية الحرب الباردة. أما المقاربة النسقية فقد كانت حاضرة في جل فقرات الدراسة باعتبارها محاولة لفهم تفاعلات النظام الدولي والأنظمة الإقليمية المتفرعة عنه، ففي حين تحاول القوى المهيمنة والمستفيدة من هذا النظام الحفاظ على الأوضاع القائمة وتعزيز سيطرتها المادية والرمزية، تحاول بعض القوى الدولية والإقليمية العمل على تعديل أو تغيير ذلك النظام بما يمكنها من إيجاد موطئ قدم في التراتبية الدولية، ومن تم تعتبر النزاعات المسلحة غير الدولية مجالا من بين مجالات أخرى لممارسة "لعبة الأمم" هذه.

### وحدات التحليل المعتمدة في الدراسة

بما أن الدراسة تنتمي إلى حقل القانون الدولي والعلاقات الدولية فإن القانون الدولي العام والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، العالمية

والقارية والإقليمية، والدول الكبرى، والقوى الإقليمية، والفاعلين من غير الدول خاصة الجماعات المسلحة المنظمة، تعتبر وحدات التحليل الأساسية في هذه الدراسة، مع اختلاف أهمية كل وحدة حسب السياق الذي يجري فيه تناولها في معرض الدراسة.

## خطة الدراسة

يقتضي تناول موضوع إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة أن تزوج الدراسة بين الشق النظري والمفاهيمي والشق التطبيقي، وبين المقاربة السياسية والمقاربة القانونية، ولذلك جاءت مقسمة إلى قسمين، يتناول أولهما الموضوع من خلال البحث في إدارة هذه النزاعات عبر أسلوب التدخل في إطار قانون اللجوء إلى الحرب، وثانيهما من خلال البحث في طبيعة الرهانات الجيوستراتيجية والتحديات الإنسانية المرتبطة بإدارة هذه النزاعات.

## أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة

خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج، لعل أهمها:

✓ تخضع إدارة النزاعات المسلحة غير الدولية لما بعد الحرب الباردة للاعتبارات الجيوستراتيجية أكثر منها للاعتبارات الإنسانية، حتى إن الإنساني أصبح مجرد مطية لبلوغ ما هو جيوستراتيجي.

✓ التغيير الجوهرى الذى طرأ على مفهوم الأمن الدولى بعد نهاية الحرب الباردة حيث انتقل التركيز من الأمن بين الدول إلى الأمن داخل الدول، وبالتالى إعادة النظر فى مفهوم الأمن الدولى بصفة شمولية، إن من حيث التهديدات أو الفاعلين أو أساليب المعالجة والمواجهة.

✓ تعد النزاعات المسلحة غير الدولية المعاصرة أكبر وأخطر تهديد للسلم والأمن الدوليين خاصة وأن معظمها يتجه نحو التدويل، وتتخرب فيها قوى إقليمية ودولية تحوز مكانة مرموقة فى تراتبية النظام الدولى والأنظمة الإقليمية.

✓ لم يجلب النظام الدولى الجديد الناشئ بعد نهاية الحرب الباردة السلم والأمن والديمقراطية والرفاهية التى وعد بها، بل إن العديد من دول الجنوب لا تزال تزرع تحت نير انعدام الأمن والاستبداد والفقير.

✓ عودة أجواء الحرب الباردة لتخيم على العلاقات الدولية بما يؤدي إلى مزيد من التوترات الإقليمية والاصطفافات والحروب بالوكالة عبر فاعلين دوليين وفاعلين من غير الدول.

✓ أصبح مفهوم الإرهاب أكثر التباسا فى ظل تزايد استعمال المفهوم لوسم بعض الجماعات المسلحة المنظمة بعيدا عن الاعتبارات الموضوعية، مما يؤدي إلى نزع كل حماية إنسانية عن أفراد هذه الجماعات، الشيء الذى يفرض تكثيف

الجهود الدولية، القانونية والسياسية، لتجاوز هذا الواقع الذي يرخي بظلال قاتمة من الشك، بل وإنكار القانون الدولي الإنساني برمته.

✓ في ظل الواقع الراهن الذي يكتنف بعض المفاهيم الأساسية للقانون الدولي والعلاقات الدولية مثل التدخل وعدم التدخل والسيادة والاختصاص الداخلي وحقوق الإنسان والقضاء الجنائي الدولي، تنتفي الحاجة إلى التمييز التقليدي بين النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية ما دام أن الهدف الأسمى للقانون الدولي الإنساني هو حماية ضحايا النزاعات المسلحة.

✓ بالرغم من إمكانية انطباق قواعد القانون الدولي الإنساني، خاصة العرفية منها، على معظم، إن لم نقل كل الأوضاع الإنسانية في النزاعات المسلحة غير الدولية، إلا أن بعض التحديات الإنسانية تفرض تطوير قواعد هذا القانون لتستجيب لبعض الأوضاع الخاصة مثل النزوح وحماية الصحفيين والنساء والمحتجزين والبيئة الطبيعية، كما أن التطور الذي يلحق أساليب ووسائل القتال، إن على مستوى السلاح التقليدي أو غير التقليدي، يفرض مثل هذا التطوير.